Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.7, Issue 38 (2025), 15594 - 15636

USRIJ Pvt. Ltd

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

أطياف الزهراني

باحث ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية. Atyafsaleh.zh@gmail.com

د.حاجة الامام

أستاذ مشارك في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية halemam@kau.edu.sa

الملخص:

اهتمت المملكة العربية السعودية بالقطاع المالي والمصرفي ووضعته ضمن أهدافها لتحقيق رؤية المملكة 2030 لان تحقيق التنمية الاقتصادية يستوجب ضرورة إيصال المنتجات والخدمات المالية والمصرفية لأكبر عدد ممكن من المجتمعات والمؤسسات والأفراد بتكلفة معقولة، خصوصا شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض، وهذا ما يتطلب تطبيق مفهوم الشمول المالي. من جهة أخرى، أمكن للتقنيات والابتكارات المتقدمة المساعدة في تعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة الأنظمة المالية الحالية، وخفض التكاليف، وزيادة سرعة المعاملات. كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمدفوعات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي . هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية الشمول المالي واثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بالاستناد الى الدراسات السابقة و المراجع الموثوقة

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ذات العلاقة بالموضوع باتباع المنهج الوصفي التحليلي ، كما تم إجراء التحليل القياسي باتباع منهجية الانحدار المتعدد باستخدام المربعات الصغرى العادية للتحقق من العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ممثلة في (عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ، وعدد المقترضين لكل ألف بالغ) والنمو الاقتصادي معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2004–2021). توصلت الدراسة الى وجود وجود علاقة طردية معنوية بين كلا من عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ ، وعدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ وبين النمو الاقتصادي ، وعلاقة عكسية معنوية بين عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ وبين النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية المالية للقطاع المالي والمصرفي لضمان سهولة الوصول للخدمات المالية المختلفة، والعمل على وضع الأطر التشريعية والقانونية التي تضمن حق العميل وتعزز من حوكمة المؤسسات المالية والمساءلة بالإضافة الى زيادة تعزيز الشمول المالي وايضا زيادة الشفافية في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المالية والمصرفية، رؤية المملكة 2030، النمو الاقتصادي، الشمول المالي، النمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.

The impact of financial inclusion on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia

Atyaf Alzahrani
Dr. Haja Al-Imam

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia has focused on the financial and banking sector, incorporating it into its goals to achieve the Kingdom’s Vision 2030. Achieving

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

economic development requires ensuring that financial and banking products and services reach the largest possible number of communities, institutions, and individuals at affordable costs, particularly for low-income segments of society. This necessitates the implementation of the concept of financial inclusion. On the other hand, advanced technologies and innovations have played a role in enhancing financial inclusion, improving the efficiency of current financial systems, reducing costs, and increasing transaction speed, such as mobile banking services, digital payments, artificial intelligence, and machine learning. The study aimed to highlight the importance of financial inclusion and its impact on economic growth in Saudi Arabia, based on previous studies and reliable references related to the subject, following a descriptive analytical approach. The study also conducted econometric analysis using multiple regression methodology with ordinary least squares to examine the relationship between financial inclusion indicators, represented by (the number of commercial bank branches and ATMs per 100,000 adults, and the number of borrowers per 1,000 adults), and economic growth, expressed by the average per capita GDP in Saudi Arabia during the period (2004-2021). The study found a significant positive relationship between the number of ATMs per 100,000 adults, the number of commercial bank branches per 100,000 adults, and economic growth. Additionally, there was a significant negative relationship between the number of borrowers from commercial banks per 1,000 adults and economic growth. The study recommended improving the financial infrastructure of the financial and banking sector to ensure easy access to various financial services, working on establishing legislative and legal frameworks that guarantee customer rights, enhance financial institution governance, and accountability, in addition to further promoting financial inclusion and increasing transparency in financial institutions in Saudi Arabia**.**

Keywords: Financial and banking services, Vision 2030, economic growth, financial inclusion, economic growth, Saudi Arabia.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

1. المقدمة

الشمول المالي أو التمويل المتكامل هو مفهوم يهدف إلى إيصال المنتجات والخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر عدد ممكن من المجتمعات والمؤسسات والأفراد بتكلفة معقولة، خصوصا شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض، ويقابله الإقصاء المالي الذي يستبعد هذه الفئات بشكل حاد. ويتطلب الشمول المالي أن يكون الأفراد والمؤسسات قادرين على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل فعال ومسؤول، ولن يتحقق الشمول المالي دون التثقيفِ الماليّ؛ حيث يرى المستهلكون أنهم أكثر إلمامًا بالمخاطر والفوائد وحتى الحقوق والالتزامات. (اتحاد المصارف العربية، 2022)

هذا وقد شهد العقد الماضي توسعًا غير مسبوق في الوصول إلى المنتجات المالية الاستهلاكية، حيث تمكن ما يقدر بنحو 1.2 مليار شخص بالغ من الوصول إلى حساب مصرفي أو حساب نقدي عبر الهاتف المحمول خلال الفترة ما بين عام 2011 و2017 (البنك الدولي، 2022). وبرزت جهود الهيئات والمؤسسات الدولية في تعزيز الشمول المالي كمجموعة العشرين، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي ساعية للحد من الفقر، وخلق الرفاه في المجتمعات. ومن جهة أخرى أمكن للتقنيات والابتكارات المتقدمة المساعدة في تعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة الأنظمة المالية الحالية، وخفض التكاليف، وزيادة سرعة المعاملات. كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمدفوعات الرقمية ، والذكاء الاصطناعي ، والتعلم الآلي ، وتحليلات البيانات الكبيرة، ومن خلال الاستفادة من هذه التقنيات يمكن للحكومات خلق فرص اقتصادية أكثر شمولاً لمواطنيها، ومن ثم تعزيز الاستقرار المالي وزيادة النمو الاقتصادي وضمان تحقيق استدامة التنمية . وقد انصب التركيز على موضوع الشمول المالي لأهميته الكبيرة من ناحيتين، الأولى أن الاستبعاد المالي يهدد النمو الاقتصادي وذلك يعود لضعف البنية التحتية المالية، والثانية أن الشمول المالي ساعد في تقليل الفقر (Chen et al., 2023).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

اهتمت المملكة العربية السعودية بالقطاع المالي ووضعته ضمن أهدافها المرجوة لرؤية 2030، وخلال الفترة السابقة حقق برنامج تطوير القطاع المالي نجاحًا كبيرًا، فعمل على زيادة الدعم للشركات الجديدة والناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وقاد العديد من الجهود ذات الأثر الملموس على المواطنين مثل التوجه نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد، وإطلاق نظام المدفوعات الفورية والذي تجاوز أهدافه في أقل من 12 شهراً (برامج تحقيق رؤية 2030). ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة الى بحث أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

2. مشكلة الدراسة

تعد الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية للأفراد والشركات والتي تشمل الخدمات المصرفية والتأمين والاستثمار والتمويل، وغيرها من الخدمات التي تتعلق بالأمور المالية بهدف تلبية احتياجات العملاء في إدارة أموالهم بطريقة فعالة وآمنة ، عاملا ومحفزا اساسيا للأنشطة الاقتصادية المختلفة، فالوصول إلى الخدمات المالية جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والتقدم (Chen et al., 2023). ويؤدي الشمول المالي إلى التنمية المالية من خلال الوساطة المالية والتي تدفع بالتنمية الاقتصادية عن طريق صنع أدوات الادخار للأفراد والتي عادة تعزز الاستثمار الإنتاجي (Sharma et al., 2019). مما يعني زيادة التوظيف، وتشجيع تكوين رأس المال. ومن الجدير بالذكر أن المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وتوليد الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمُتناهية الصغر (الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، 2020)، مما يستوجب توفير الخدمات المالية لهذه المشروعات.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ويعاني العديد من الأفراد والمنشآت التجارية حول العالم من عدم القدرة على الوصول للخدمات والمنتجات المالية كفتح الحسابات البنكية أو الاقتراض أو الاستثمار، حيث يوجد حوالي 1.8 مليار شخص بالغ (فوق 15 عام) ليس لديهم حسابات بنكية. وفي المملكة العربية السعودية تحديدا بلغ عددهم 6.9 مليون شخص أي ما نسبته 28% من البالغين. (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2018)، ولذلك تسعى المملكة العربية السعودية إلى تطوير قطاعها المالي والاقتصادي.

ونظرا لكون عملية التنمية تتطلب عددًا وفيرًا من الخدمات المالية والتي يجب أن تقدم لأكبر فئة ممكنة من أفراد المجتمع، وهذا ما يتطلب تطبيق مفهوم الشمول المالي. فان مشكل الدراسة تتلخص في التساؤل الرئيس التالي: هل الشمول المالي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع منه السؤال الفرعي التالي: هل توجد علاقة معنوية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

3. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى البحث عن أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وتتبع تأثير متغيرات الدراسة ذات العلاقة بالشمول المالي على النمو الاقتصادي. وفي سبيل ذلك ركزت الدراسة على التعريف بمفهوم الشمول المالي، وابراز أهمية الشمول المالي ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي بالاضافة الى تسليط الضوء على دور التقنيات الحديثة في تعزيز الشمول المالي.

4. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشمول المالي وما يؤديه من دور للفرد والمجتمع لتأثيره حيث الانشطة الاقتصادية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. ويعد الشمول المالي أحد دوافع النمو الاقتصادي، مما يكسبه أهمية تستلزم تسليط الضوء على مفهومه، وأهدافه، وأهميته، ومؤشراته، مما

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

يكسبه أهمية تستلزم دراسته من النواحي النظرية والتطبيقية واكتشاف مكامن القصور في النظام المالي الحالي. كما ان اجراء الدراسة وتطبيقها على المملكة العربية السعودية يعد اضافة للدراسات التطبيقية التي تتسم بالقلة.

5. فروض الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار متغيرات الدراسة المتمثلة في الفرضيات التالية :-

- يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل بين عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ (BB) وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
- يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية في الاجلين القصير والطويل بين عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ (DA) وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP).
- يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل بين عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ (NB) وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.(GDP)
- يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية في الأجلين القصير والطويل بين عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ. (NAT) وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

6. منهج الدراسة وإجراءاته

استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي باستعراض ماهية الشمول المالي ومدى أهميته والعوامل المؤثرة فيه ، ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة الى ادبيات الدراسة والدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الدراسة. ايضا استخدمت الدراسة المنهج القياسي اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS) لتحليل بيانات متغيرات الدراسة بهدف تقدير العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي معبراً عنه (بعدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ، وعدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ) كمتغيرات مستقلة ، وبين النمو الاقتصادي كمتغير تابع (متمثلا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). وقد تم جمع بيانات المتغيرات محل الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي، والهيئة العامة للإحصاء للفترة (2004–2021).

7. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الشمول المالي كونه يُعدّ أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية حيث أصبح أحد متطلبات التنمية المستدامة، وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث نجد دراسة Chinoda & Kapingura (2023) بعنوان **الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء: دور المؤسسات والحوكمة** قد هدفت للبحث في دور المؤسسات والحوكمة في العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية (SSA) من 2014 إلى 2020. تبنت الدراسة طريقة العزوم المعممة التي تتحكم في التجانس وتم استخدام أربع متغيرات رئيسية هي مؤشر الشمول المالي الرقمي ونمو

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمؤسسات والحوكمة. وأوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي كبير للجودة المؤسسية والحوكمة على العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء. علاوة على ذلك هناك تأثير إيجابي للتجارة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ بينما يقلل التضخم من النمو الاقتصادي في المنطقة، كذلك افادت الدراسة بالعلاقة الإيجابية المعنوية ما بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي.

كذلك جاءت دراسة عبد اللطيف، والجعني، (2023). بعنوان **واقع الصناعة المالية الإسلامية والشمول المالي في البنوك الجزائرية كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة.** لبحث وتحليل واقع الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر. واستندت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي حيث طرحت واقع الشمول المالي في الدول العربية. واعتبرت نتائج الدراسة أن الصيرفة الإسلامية مدخلا للشمول المالي، وأن الجزائر تتسم بشمول مالي بطيء النمو. وقد اقترحت الدراسة ضرورة تحسين أداء النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر، وأهمية نشر الثقافة المالية، وأيضا استخدام التقنية الحديثة لتسهيل الخدمات المالية.

ايضا هدفت دراسة Ozili et al., (2023) التي كانت بعنوان **تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول العلمانية والدينية** لفحص العلاقة بين الشمول المالي ومؤشراته المتمثلة في: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ وعدد فروع البنوك لكل 100.000 بالغ، والمتغير التابع الممثل نمو نصيب الفرد الناتج المحلي الحقيقي، وذلك باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى (SLS2). وخلصت الدراسة الى أن هناك علاقة عكسية بين عدد فروع البنوك وبين النمو الاقتصادي وعلاقة طردية بين زيادة عدد الصرافات الآلية جنبا إلى جنب مع استخدام الإنترنت وبين النمو الاقتصادي في الدول العلمانية، بينما في الدول المتدينة فإن هناك علاقة طردية بين عدد فروع البنوك

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

والنمو الاقتصادي. واقترحت الدراسة إجراء دراسات تقارن بين معدلات الشمول المالي في الدول المدينة الغنية والدول المتدينة الفقيرة، لتحديد أثر التوزيع الغير عادل للدخل بالإضافة للتدين على الشمول المالي.

وحول ذات الموضوع تناولت دراسة بقبق (2022) **أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020)** لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والفقر والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر. استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وقد تضمنت المتغيرات المستقلة كلٍ من: عدد المقترضين من البنوك التجارية وعدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية (لكل ألف بالغ)، وكذلك عدد فروع البنوك التجارية وعدد أجهزة الصراف الآلي (لكل مئة ألف بالغ)، وأيضا المعروض النقدي الموسع والائتمان المقدم للقطاع الخاص، بينما شكل نمو الناتج المحلي، والادخار المحلي الخام، وتكوين رأس المال الثابت، ونصيب الفرد من الدخل الوطني، وإجمالي البطالة المتغيرات التابعة. وافادت النتائج بوجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد حسابات الودائع، والمعروض النقدي الواسع وبين النمو الاقتصادي وأثر سالب على الفقر والبطالة. ومن أهم توصيات الدراسة تهيئة البيئة التشريعية لضمان تحقيق الشفافية والشمول في القطاع المصرفي.

ولقياس اثر الشمول المالي وانعكاساته على التنمية المستدامة، قامت دراسة شحادة، (2022). بعنوان **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر** بالعمل على قياس اثر الشمول المالي وانعكاساته على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2004 – 2020)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتمثلت المتغيرات المستقلة في مؤشرات الشمول المالي التالية : فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، وصافي الائتمان، والادخار كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي، والمتغير

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

التابع متمثلا في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي كمؤشر اقتصادي للتنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مؤشري فروع البنوك التجارية، وصافي الائتمان على التنمية المستدامة في مصر، وعلاقة عكسية بين مؤشر الادخار على التنمية المستدامة في مصر.

كذلك هدفت دراسة dos Santos et al., (2021) بعنوان **الشمول المالي والتنمية الاقتصادية: تحليل حالة البرازيل.** للبحث عن العلاقة ما بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في البرازيل خلال الفترة من (2004–2017)، وقد تم اتّباع المنهج الإحصائي الوصفي كما تم عمل انحدار وارتباط إحصائي، وتم استخدام بيانات ثانوية جمعت من البنك المركزي البرازيلي (BACEN)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي. وقد تمثلت النتائج في وجود علاقة إحصائية إيجابية بين الشمول المالي – معبرا عنها بعدد فروع البنوك ومؤشر سيولة العملات في البرازيل–، والتنمية الاقتصادية – متمثلة في مؤشر التنمية البشرية (HDI) – وكانت قيمها 0.899 و 0.938 على التوالي، وأثبتت الدراسة أن الشمول المالي محرك مهم للتنمية الاقتصادية، التي يتم تعزيزها من خلال الوصول إلى النظم المالية الرسمية ذات الجودة العالية.

وفي ذات السياق اجرت دراسة سعدون، (2021). بعنوان **الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"** بهدف تحديد المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق الشمول المالي، وتطوير دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضم فئات جديدة للاستفادة من الخدمات المصرفية، وتسهيل التمويل الاستثماري لهم وايداع المدخرات مما يقلل من الفقر والبطالة وبالتالي يحقق التنمية المستدامة. واعتمدت الورقة على المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي. وأشارت النتائج لما يلي: وضوح التفاوت في تعميم الخدمات المالية الرسمية داخل المجتمع، وسجلت البحرين والإمارات والكويت والسعودية نسب مقبولة لبعض المؤشرات في الشمول المالي مما يختلف مع

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

نتائج الدول الأخرى، وتبين الضعف في مستوى التمويل الرسمي لكافة الدول العربية وكذلك التفاوت بين الجنسين في الحصول عليه، وعدم الاهتمام بأساليب الدفع الإلكتروني. ومن النتائج كذلك أن انتشار الخدمات المالية وشموليتها يزيد من ثقة الأفراد في النظام المصرفي وكذلك يرفع مستويات الشفافية في التعاملات المالية. واشتملت التوصيات على نشر الوعي الائتماني وتيسير الوصول لخدمات مالية بتكاليف أقل وجودة أعلى، وكذلك العمل على تحسين البنى التحتية.

ايضا دراسة محمد والطالب، (2021). بعنوان **أثر الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية** استهدفت توضيح أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة، وذلك باستخدام الاستبانة وتمثلت العينة في موظفي إدارات المصارف الإسلامية التالية: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي. وتم استخدام مؤشرات الشمول المالي وهي: وصول العملاء للخدمات المالية، واستخدام العملاء للخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية كمتغيرات مستقلة، والمتغير التابع هو التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية). وتوصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للشمول المالي في المصارف الإسلامية الأردنية على أبعاد التنمية الثلاثة. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة عن طريق صناديق التمويل، وأيضا الاهتمام بتعزيز الادخار عند الأفراد وفق ضوابط الشريعة.

ايضا كانت دراسة Ain et al. (2020) بعنوان **الشمول المالي والنمو الاقتصادي: أدلة تطبيقية من اقتصادات نامية مختارة** ، التي هدفت لتحليل العلاقة ما بين الشمول المالي وريادة الأعمال والنمو الاقتصادي في 33 دولة نامية، خلال الفترة من 2004 الى 2016، وذلك باستخدام منهجية العزوم المعمّمة (GMM). حيث شكلت المتغيرات المستقلة كل من: فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ،

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وعدد آلالات الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ. وقد تلخصت النتائج بوجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وعلاقة سلبية بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بتدخل الحكومة والاهتمام بالجودة المؤسسية مما يسهم في تعزيز الشمول المالي.

وهناك دراسة صباغ وغرزي، (2020). بعنوان **الشمول المالي في الدول العربية: واقع وآفاق** والتي هدفت لمعرفة مستويات الشمول المالي في الدول العربية. فقد اعتمدت على المنهج الوصفي للتعرف على مفهوم وأهمية ومرتكزات الشمول المالي، وايضا المنهج التحليلي لتتبع مستويات وواقع الشمول المالي في الدول العربية. و توصلت النتائج إلى أن الشمول المالي أدى لاستقرار مالي ساهم في النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق كفاءة مالية واجتماعية، حيث حسن المستوى المعيشي للعملاء خاصة الفقراء منهم، وكما انه ساهم في زيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية بين الدول، واتضح أن الدول العربية تعاني من مستويات متدنية في مؤشرات الشمول المالي حيث أن البالغين الذين يملكون حسابات بنكية يشكلون في المجمل 20%. وتمثلت توصيات الدراسة في تعزيز دور النظام المصرفي الإسلامي، وتطوير الأسواق المالية، والتعاون بين الدول العربية بمختلف مؤسسات الشمول المالي والمؤسسات ذات العلاقة.

كما هدفت دراسة دردور وحركات، (2020). بعنوان **قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL** . لقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، وذلك بافتراض أنه يوجد علاقة إيجابية طويلة المدى لمؤشرات الشمول المالي وهي القروض، والودائع، وعدد الفروع البنكية، وبين النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال مدة الدراسة. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، للتبين من صحة الفرضية، وأشارت النتائج لوجود علاقة معنوية وإيجابية طويلة وقصيرة الأجل بين

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

مؤشري الفروع البنكية، والقروض من جهة، والناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود علاقة معنوية لمؤشر الودائع مع الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك سلطت الضوء دراسة فتوح، (2019). بعنوان **الشمول المالي: سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمي** على الشمول المالي والسبل الصحيحة للحد من البطالة والوصول إلى استراتيجية التنمية، وقد أوضحت الدراسة ان التطور الهائل في التكنولوجيا ساهم في ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة، مثل استخدام الهاتف المحمول للخدمات المصرفية دون الحاجة إلى الفروع البنكية، الامر الذي ادى لتعزيز الشمول المالي حيث إن هذه التكنولوجيا أحدثت ثورة في مجال الخدمات البنكية فأصبحت تلبي متطلبات العملاء بسهولة وسرعة أكبر.

ايضا قامت دراسة العكيدي وفهد، (2018). بعنوان **العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في العراق**. بتحديد مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة، ومعوقات نقل الأثر بينهما لوضع سياسة تعزز تعميق الهدف المرجو من الشمول المالي، وذلك لدفع التنمية المستدامة. وقامت على افتراض ضعف العلاقة المباشرة بين مؤشرات الشمول المالي في العراق ومؤشرات التنمية البشرية ببعدها الاقتصادي. واتضح من نتائج الدراسة وجود تحسن في بعض المؤشرات الشمول المالي في العراق، ورغم ذلك يوجد ضعف في مساهمة القطاع المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة، نتيجة لأسباب هيكلية وإدارية كون اقتصاد العراق يعد اقتصادا ريعيا. وتمثلت أهم التوصيات في أهمية الدور الإداري للبنك المركزي، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يلعب دورا كبيرا في التنمية المستدامة.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

اما دراسة داغي، (2017). بعنوان **الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا**. فقد هدفت لتوضيح مفهوم الشمول المالي من حيث أنواعه ومحدداته ومعوقاته، ومن ثم دراسة دولة قطر كنموذج للشمول المالي.

واستندت الدراسة في التحليل على المنهج الوصفي. وخلص الباحث للنتيجة التالية: أن قطر حققت مؤشرات جيدة في الشمول المالي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

وايضا تناولت دراسة حمدوش، (2017). بعنوان **مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية**. إيضاح الدور الذي يأخذه القطاع المالي واتساعه في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية كافة، وكذلك تطرقت لما تحتاجه الدول العربية لتحقيق الشمول المالي ودعم مشاريعها وتنميتها. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي المقارن للتحقق من فرضيتها في كون الشمول المالي يحقق التنمية المستدامة في الدول العربية. وتمثلت النتائج في أن الشمول المالي يلعب دورا أساسيا في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، فتوفير الخدمات البنكية لكافة فئات المجتمع يساعد في تحقيق التنمية المجتمعية والصحية، ويعزز العدل والمساواة، وقد سجلت السعودية، والإمارات، ولبنان، والبحرين، والكويت، وأيضا قطر نسباً مقبولة في الشمول المالي، مما عزز الثقة والشفافية في نظامها ومعاملاتها البنكية، ولكن اتضح انخفاض الشمول المالي في الدول العربية كمجموع في عدم المساواة بين الجنسين، و عدم الاهتمام بطرق الدفع الإلكترونية، وضعف التمويل الرسمي. وقد دعت الدراسة لتبني استراتيجيات توسيع نطاق الخدمات المالية.

وفي الهند اجريت دراسة Sharma (2015) بعنوان **العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي أدلة من الاقتصاد الهندي الناشئ** بهدف تقييم العلاقة بين الشمول المالي والاقتصاد الهندي الناشئ خلال الفترة 2004م إلى 2013م، وذلك عن طريق نموذج المتجه ذاتي الانحدار (VAR) واختبار سببية جرانجر. مثلت المتغيرات المستقلة: عدد حسابات الإيداع والقروض، وعدد الصرافات

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الآلية، وعدد فروع البنوك ، اما المتغير التابع فتمثل بالناتج المحلي الإجمالي. وضحت نتائج الدراسة أن هناك ارتباط إيجابي بين النمو الاقتصادي والأبعاد المختلفة للشمول المالي، وتحديداً الاختراق المصرفي، وتوافر الخدمات المصرفية، واستخدام الخدمات المصرفية من حيث الودائع. وكشف تحليل سببية جرانجر عن علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانتشار الجغرافي والتنمية الاقتصادية وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين عدد حسابات الودائع / القروض والناتج المحلي الإجمالي.

اجمالا تناولت الدراسات السابقة مفهوم الشمول المالي ومحدداته ومعوقاته، والعوامل التي تؤدي إلى نجاحه والدور الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول، واختلفت فيما بينها في المنهجية والأساليب المستخدمة في تحليل البيانات لمتغيرات الدراسة . اتفقت أغلب الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي بمؤشراته المختلفة والنمو الاقتصادي. وتميزت الدراسة الحالية بتوضيح مفهوم وطبيعة الشمول المالي بشكل عام ،مع التركيز على دراسة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي(معبراً عنه بعدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ، وعدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ)، وبين النمو الاقتصادي (معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في المملكة العربية السعودية، مع الاخذ في الاعتبار اخلاف منهجية التحليل المستخدمة وكذلك تنوع واختلاف متغيرات الدراسة ، لاختبار الفرضيات والتوصل الى نتائج لدعم الدراسة ومن ثم رفد المكتبة العربية والباحثين المهتمين بنتائج ذات جدوى في مجال الاقتصاد والمالية والتنمية الاقتصادية.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

8. الشمول المالي

1.8 مفهوم الشمول المالي

الشمول المالي يعني مَنح الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية للجميع، وخاصة الأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض. ويشير الشمول المالي إلى توفير الخدمات المالية الرسمية الأساسية، وتسهيل الوصول لها؛ حتى يتمكن الناس من استخدامها لتحسين رفاهيتهم (Ozili, 2018). وكذلك يمكن تعريفه على انه الوصول إلى الخدمات المالية التي يعرضها مقدمو الخدمات المالية المنظَمون، واستخدامها بطريقة مسؤولة ومستدامة للمساعدة في إدارة الحياة المالية (البنك الدولي، 2021). يعتبر الشمول المالي مفهومًا متعدد الأوجه؛ فهو يدمج بين كلٍ من الجودة، واستخدام الخدمات المالية، وإمكانية الوصول إليها، والمنتجات التي تقدمها المؤسسات المصرفية الرسمية للأسر والشركات. ومن ناحية أخرى، يشير الشمول المالي بالنسبة لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية لعام 2015، إلى جميع المبادرات التي تجعل الخدمات المالية الرسمية متاحة، ويمكن الوصول إليها، وبأسعار معقولة، لجميع شرائح المواطنين والعملاء (Faye & Triki, 2013). وبالتالي فالشمول المالي هو توفر الخدمات المالية الرسمية الأساسية لجميع أفراد المجتمع بتكاليف تناسبهم، على أن تكون لديهم القدرة والمعرفة على استخدامها بطريقة مسؤولة تعينهم على تحسين حياتهم.

2.8 مؤشرات وأبعاد الشمول المالي

تُعد مؤشرات قياس الشمول المالي ناشئة وحديثة. وقد اعتمدت بعض الدراسات على مؤشر وصول الأفراد للخدمات المالية (عدد الافراد الذين يملكون حسابات بنكية كنسبة من اجمالي السكان)، ولكن هذا المؤشر أهمل جوانبا أخرى مهمة كالجودة والاستخدام؛ إذ أشارت بعض الدراسات إلى أن

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

امتلاك حساب بنكي لا يعني بالضرورة استخدامه بشكل فعّال (Kempson, 2004). والشمول المالي ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب قياسًا متعدد الأبعاد . (Chakravarty & Pal, 2013).

وقد تم العمل على تطوير هذه المؤشرات وضم أبعاد جودة تقديم واستهلاك الخدمات المالية متضمنةً محو الأمية المالية والتي تعني القدرة على فهم واستخدام المهارات المالية المختلفة بشكل فعَّال، بما في ذلك الإدارة المالية الشخصية، وإعداد الميزانية والاستثمار، *وذلك* بهدف تعميق مفهوم الشمول المالي. وحسب تقسيم مجموعة العشرين يتم قياس الشمول المالي فوفقا لثلاثة أبعاد هي: الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة المنتجات والخدمات المقدمة، وتضمن كل بعد عدة تصنيفات حسب الشكل رقم (1) ادناه .

شكل رقم (1) أبعاد الشمول المالي

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لدراسة الأهمية النسبية لأبعاد الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك التجارية – دراسة ميدانية

عبير احمد عبد الحافظ محمود

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ومن جهة أخرى، يميز Demirguc–Kunt و Klapper (2012a) ثلاث مجموعات من المؤشرات لقياس الشمول المالي، وتتعلق المجموعة الأولى من مؤشرات القياس بالحسابات الرسمية، أي آليات استخدام هذه الحسابات (عدد الاستخدامات وطريقة الولوج)، وطبيعتها (فردية أو عامة)، وبدائل الحسابات الرسمية (التحويلات عبر الهاتف النقال وغيرها). والثاني يركز على الادخارات المشتركة أو الفردية. وأخيرا تتضمن المجموعة الثالثة مؤشرات مصادر الائتمان (الرسمية وغير الرسمية).

3.8 أهمية الشمول المالي

تعد الأهمية البالغة للشمول المالي لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر ، نوردها في النقاط التالية :-

- تحقيق التنمية الشاملة: حيث يعد الشمول المالي أداة سياسية محتملة لتحفيز النمو الشامل والتنمية.
- تحفيز الادخار: يساعد الشمول المالي على زيادة تراكم المدخرات وتوجيه الانفاق نحو الضروريات، لاسيما العوائل التي تعولها النساء ففي دراسة أجريت على كينيا ارتفعت مدخرات الأسر إلى الخُمس.
- تحمل الأزمات: يتمتع الأشخاص الذين يمتلكون خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول والمدخرات الرسمية بقدرة أفضل على تحمل الصدمات الاقتصادية (sarma, 2012).
- تعزيز التنافسية: حيث يلعب الشمول المالي دورا في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية التي تسعى لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وذات جودة؛ سعيا منها لجذب عدد أكبر من العملاء (قاسي ومحمد، 2022).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

- دعم استقرار النظام المالي: حيث يسهم استخدام الأفراد للخدمات المالية الرسمية في تحقيق الاستقرار للنظام المالي (دحماني وبلطرش، 2022).
- القضاء على الفساد: فعلى مستوى الحكومات يعد التحول لاستخدام مدفوعات رقمية أكثر كفاءة، ويحد من تسرب الأموال وتقليص التكاليف المتغير لإدارة الإعانات (البنك الدولي، 2017).

4.8 العوامل المؤثرة على تحقيق الشمول المالي

أظهرت دراسة (Demirgüç–Kunt et al., 2015) وجوداً لعددٍ من العوامل المحفزة للشمول المالي، مثل التنظيم المالي والسياسات الحكومية والتكنولوجيا المالية (FinTech). فتلعب السياسات الحكومية مثل برامج التحويلات النقدية والمنح والحوافز الضريبية؛ دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي. كما أن التكنولوجيات المالية مثل الخدمات المالية المتنقلة، تنطوي على إمكانية تيسير حصول السكان على الخدمات المالية بعيدا عن الخدمات المالية الرسمية. ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن أكثر من نصف البالغين في العالم لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل حسابات التوفير والقروض والتأمين. وهذا له أثر كبير على قدرتهم على الادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. فالاختلافات كبيرة في الحصول على الخدمات المالية بين البلدان والمناطق، فضلا عن التباين الكبير حسب نوع الجنس والعمر ومستوى التعليم.

ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الشمول المالي إلى عوامل محفزة وعوامل مثبطة، كما يتضح من الجدول رقم (1).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

جدول (1) العوامل المؤثرة على الشمول المالي

عوامل محفزة	عوامل مثبطة
1. أدوات الاقتصاد الكلي متمثلة في سياسة التحرير المالي، والنمو الاقتصادي، ونسبة سكان الريف، والتوافر الموسع للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بسبب الاتصالات المتطورة (البنية التحتية). 2. أدوات الاقتصاد الجزئي كالائتمانيات الصغيرة أو الائتمان، والادخار، والتأمين، وكذلك الدفع، وتحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول.	1. تكلفة فتح الحساب 2. نقص الوثائق الرسمية 3. قلة المعلومات 4. المعتقدات الدينية 5. البعد 6. الفقر 7. استبعاد المرأة اقتصاديا 8. العمر

المصدر: إعداد الباحثة استنادا الى دراسة (Yorulmaz, 2012)، و (Bekele, 2022)

تلعب أدوات الاقتصاد الجزئي والكلي التي تستخدمها المؤسسات المالية والحكومات والباحثين لتعزيز الشمول المالي دورا مفصليا في عملية تعزيز وصول الخدمات المالية للفئات المحرومة والمستبعدة، ففي عدد من الدول كان الحصول على حساب جارٍ يعد حقاً قانونيا لبعض الوقت، ففي السويد على سبيل المثال لا يُسمح للبنوك برفض فتح حساب توفير أو ودائع بموجب المادة 2 من قانون الأعمال المصرفية لعام 1987. ايضا يعد تحسين البنى التحتية وخفض الحواجز من قبل الحكومات يفسح لخدمات الهاتف المصرفية مجالا أكبر للانتشار، والتي ساعدت في سرعة وسهولة التحويلات وإعانة الأفراد على زيادة مدخراتهم. كما أن توفير أشكال متنوعة من المنتجات المالية، يساعد في

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

استيعاب القدرات المختلفة للعملاء. كما تلعب الإجراءات الوقائية التي تضمن لهم الوصول والاستفادة دورا هاما في كسب ثقتهم في النظام المالي.

ومن ناحية اخرى، نجد انه مما يعيق عملية تيسير الوصول للخدمات المصرفية تكلفة فتح الحساب، حيث تقل احتمالية فتح حساب بنكي في المناطق التي تكون فيها التكلفة مرتفعة (Demirgüç–Kunt et al., 2016)، ويشكل نقص الوثائق الرسمية عقبة في طريق الأفراد الراغبين في فتح حسابات بنكية، خصوصا في البلدان الأكثر فقرا (Demirgüç–Kunt et al., 2018)، بالإضافة الى أن نقص المعلومات يؤدي إلى انعدام الثقة، مما يعيق الناس عن استخدام الخدمات المالية الرسمية (كومار، 2011). وفي بعض الحالات قد تقف المعتقدات الدينية في طريق التوسع في الخدمات المصرفية فالدين قد يكون سببا طوعيا للاستبعاد المالي. إذ إن بعض المعتقدات تحرض على اختيار الأشخاص عدم امتلاك حساب أو استخدام خدمات مالية أخرى (Demirguc–Kunt et al., 2016).

9. الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

1.9 التمهيد

شهد القطاع النقدي والمصرفي في المملكة العربية السعودية تطورات هائلة لم تشهدها القطاعات الأخرى خلال ربع القرن الماضي بما في ذلك التحول نحو الشمول المالي في البنوك. وقد تحقق ذلك نتيجة للتقدم السريع في عدة مجالات، بما في ذلك الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبرامج الحاسوب، والمنافسة الهائلة في توفير وتنويع الخدمات المصرفية والمالية، وسرعة وحجم تحويل رأس المال وانفتاح الأسواق على بعضها، واعتماد المعايير الدولية للرقابة والشفافية. ومن ثم يكون القطاع المصرفي قادرا على دعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز المدخرات والتمويل والاستثمار، من

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

خلال تعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالي السعودي، فتكون نتيجة ذلك تشكل سوق مالي متقدم ، بطريقة لا تتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار وقوة القطاع المالي.

2.9 تطور أداء القطاع المصرفي السعودي:

ركزت المصارف في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع البنك المركزي السعودي على توسيع وتطوير وتحديث خدماتها المصرفية وفقا لمتطلبات العصر، والعمل على أساس نموذج عمل مصرفي شامل مع الاهتمام بخدمات الأفراد، والشركات، وبطاقات الائتمان، وتمويل المشاريع، والاهتمام بتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء من الخدمات المصرفية الحديثة، بما في ذلك تقديم الخدمات عبر شبكات الإنترنت، والهاتف المصرفي، وتطوير أنظمة الدفع والمقاصة الآلية. ومن أجل تشكيل كيانات أكبر، تم دمج عدد من الوحدات المصرفية لتشكيل كيانات مالية ذات مراكز مالية كبيرة قادرة على المنافسة والإنفاق على التنمية. ورفع مستوى الاستثمار في التدريب ورفع كفاءة العناصر البشرية المصرفية، لتكون قادرة على رفع الأداء وتحديد المخاطر وتجنبها.

ايضا تم استخدام أفضل المعايير والممارسات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية بتوجيه من البنك المركزي السعودي، مثل توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS بشأن الرقابة المصرفية الفعالة، وكفاية رأس المال، وتركيزات الائتمان، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر ومكونات الأصول والخصوم، واستخدام المعايير المحاسبية الدولية. كما عززت مركزها المالي وعززت قاعدة حقوق المساهمين واحتياطياتهم، وأنشأت أدوات استثمارية مختلفة، وأدارت عددا من صناديق الاستثمار. (البنك المركزي السعودي، 2023)

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

لتوضح مدى التطور الذي شهده القطاع المصرفي نلاحظ من الجدول رقم (2) إن قيمة الأصول المجمعة (الموجودات) للقطاع المصرفي السعودي بنهاية عام 2020 بلغت نحو 2980 مليار ريال سعودي (أي ما يعادل 795 مليار دولار)، محققة نموا بنسبة 13.2%مقارنة بنسبة 9.7% خلال عام 2019. وبلغ حجم الودائع نحو 1943 مليار ريال (نحو 518 مليار دولار)، محققة نموا قدره 8.2% مقابل 7.3% خلال عام 2019. وايضا بلغ إجمالي حجم القروض للقطاعين العام والخاص نحو 2280 مليار ريال (نحو 608 مليار دولار)، بنمو نسبته 14.5%مقابل 10.4% خلال عام 2019، مما يشير إلى توسع البنوك السعودية في الإقراض لمساعدة الاقتصاد على التأقلم مع تداعيات أزمة كورونا. أما رأس مال القطاع المجمع فقد بلغ نحو 416 مليار ريال سعودي (نحو 111 مليار دولار)، بنمو بلغ 5.7% خلال عام 2020، مقارنة بمعدل نمو بلغ% 11.9 خلال العام 2019. استمر نمو أصول القطاع المصرفي السعودي خلال عام 2021، لتصل قيمة أصولها المجمعة بنهاية الربع الأول إلى نحو 3035 مليار ريال سعودي (نحو 809 مليار دولار)، وودائعها إلى 1980 مليار ريال (نحو 528 مليار دولار)، وقروضها إلى 2385 مليار ريال (نحو 636 مليار دولار) ورأس مالها إلى 422 مليار ريال (نحو 112 مليار دولار).

جدول رقم (2) تطور الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي السعودي

	2018	2019	2020	الربع الاول 2021
		مليون ريال		
الموجودات	2,398,147	2,631,128	2,979,625	3,035,139
الودائع	1,673,513	1,795,979	1,942,984	1,980,335
القروض	1,804,171	1,991,837	2,279,967	2,384,733
للقطاع الخاص	*,445,252*	*1,546,519*	*1,762,440*	*,871,569*
للقطاع العام	*358,919*	*445,3 8*	*517,527*	*5 3,165*
رأس المال	351,587	393,291	415,799	421,836
		مليون دولار		
الموجودات	639,506	701,634	794,567	809,370
الودائع	446,270	478,928	518,129	528,089
القروض	481,112	531,157	607,991	635,929
للقطاع الخاص	*385,401*	*4 2,405*	*469,984*	*499,085*
للقطاع العام	*95,7 2*	*1 8,751*	*138,007*	*136,844*
رأس المال	93,757	104,878	110,880	112,490

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

المصدر: تقرير البنك المركزي السعودي للاعوام من 2017 الى الربع الأول من 2021

وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة في القطاع المصرفي نجد ان النظام البنكي في المملكة العربية السعودية يتميز بالمتانة وبقدرته على امتصاص الصدمات حيث إن معدل كفاية رأس مال البنوك يقارب 20% خلال الفترة 2017–2020 كما يتضح من الجدول (3)، مما يشير لمدى استقرارية وكفاءة النظام المالي علما بأن أدنى نسبة مقبولة له هي 10.5% حسب معايير بازل. كذلك بلغ مؤشر العائد على الأصول نسبة 1.2% في العام 2020 مما يشير إلى ربحية المؤسسة وكفاءة إدارتها في توظيف الأصول لتحقيق الربح، كما بلغت نسبة القروض المتعثرة من اجمالي القروض 2.2% للعام 2020 وهي تعد من أدنى النسب عالميا.

جدول رقم (3) مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي السعودي

2020	2019	2018	2017	
20.3	19.4	20.3	20.4	رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة المخاطر (معدل كفاية رأس المال)
18.7	18.1	18.5	18.3	رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول المرجحة المخاطر
2.2	1.9	2.0	1.6	القروض المتعثرة إلى الإجمالي الكلي للقروض
1.2	1.8	2.1	2.0	العائد على الأصول
8.6	11.9	13.9	12.9	العائد على الأسهم
26.8	25.4	22.3	21.6	الأصول السائلة الى اجمالي الأصول
43.8	41.3	35.5	34.6	الأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل

المصدر: تقرير البنك المركزي السعودي للاعوام من 2017 الى 2020

3.9 الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

يتأثر الشمول المالي في المملكة العربية السعودية بالعديد من العوامل المختلفة، مثل التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن المهم ملاحظة أن هذا المصطلح يشير إلى توفير خدمات مالية لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن دخلهم أو مستوى تعليمهم بهدف تحسين إدارة الموارد المالية وزيادة فرص التمكين الاقتصادي لجميع شرائح المجتمع. وتظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي المستمدة من البنك الدولي Global Findex 2021 تماشي المملكة العربية السعودية مع الاتجاهات العالمية ذات الصلة، حيث تصاعد عدد الافراد الذين يمتلكون حسابات بنكية على مر السنوات بزيادة تقارب 30% ما بين 2011 و2021، فبلغت نسبة مالكي الحسابات البنكية الى 74.32% في العام 2021، كما يتضح من الشكل رقم (2).

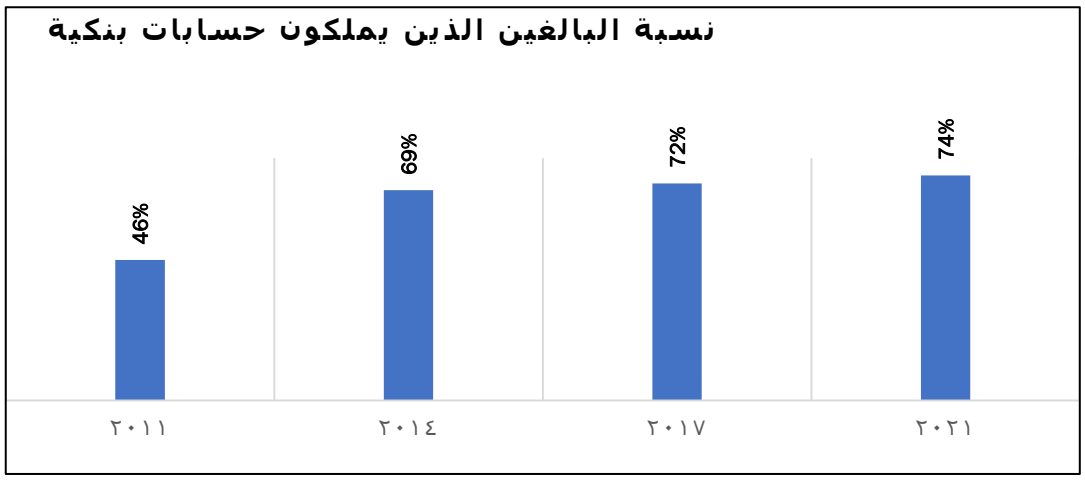

الشكل رقم (2) نسبة مالكي الحسابات البنكية من اجمالي البالغين (فوق 15 عام) للسنوات 2011 و2014 و2017 و2021

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات الشمول المالي 2021، البنك الدولي

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وتشير بيانات البنك الدولي الى ان الفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية في المملكة العربية السعودية هي النساء، والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما أدرجت مؤسسة الملك خالد الخيرية الفئات ذات الدخل المنخفض، والأفراد الأقل تعليما، والغير عاملين ضمن المجموعة الأكثر عرضة للإقصاء المالي. بينما لا يعاني سكان الريف والمناطق النائية في المملكة العربية السعودية من الاستبعاد المالي، بل يتمتعون بالقدرة على الوصول للخدمات المالية، مما يدل على وعيهم بالخدمات المالية، وقد بلغت نسبة مالكي الحسابات البنكية في الأرياف الى ما يقارب 80% من اجمالي البالغين (فوق 15 عام) (مؤسسة الملك خالد الخيرية، 2018).

وعلى الرغم من التحسن المستمر في نسب ملكية الحسابات البنكية، فإن الفجوة بين الجنسين ما زالت قائمة كما يتضح من الشكل رقم (3). شهد التوسع في امتلاك الحسابات البنكية خلال الاعوام 2011- 2021 تصاعدا هائلا بالنسبة للإناث حيث ارتفعت ملكيتهن لحسابات بنكية بنسبة 48% خلال عقد من الزمن. ويتضح أن الفجوة ما بين الجنسين تواصل الانخفاض ففي حين ان الفرق بين الجنسين عام 2011 كان بواقع 58 % فقد أصبح 22 % عام 2017. ووصلت نسبة مالكي الحسابات البنكية من الذكور 82% بينما بلغت 63% للإناث لعام 2021.

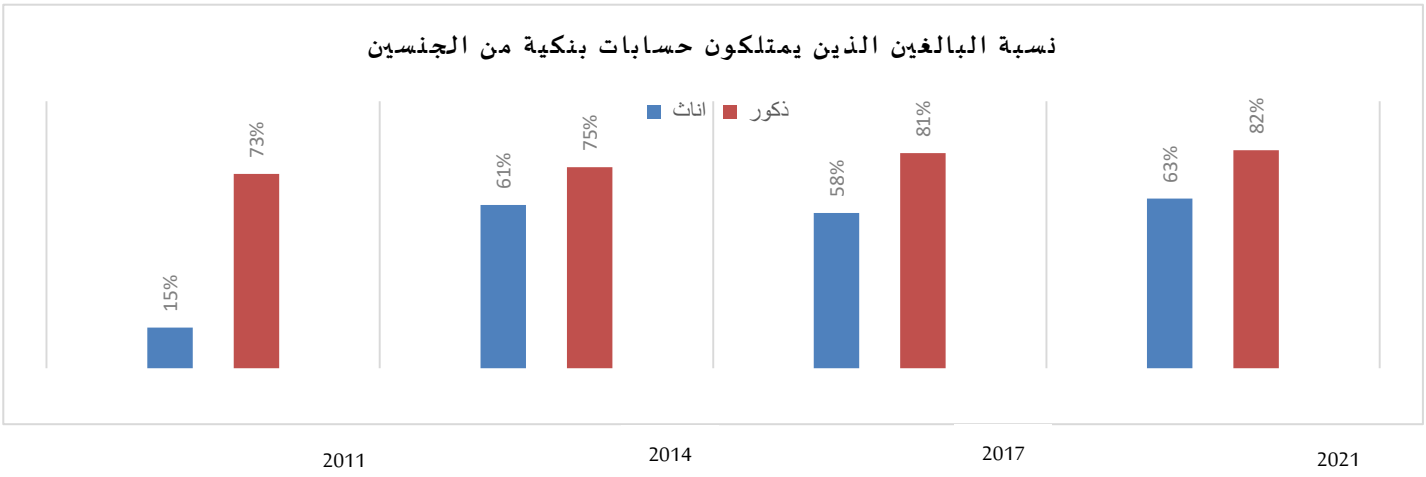

الشكل رقم (3) نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات بنكية من الجنسين

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات الشمول المالي 2021

ايضا ساهمت الخدمات الرقمية المتطورة واجراء التعاملات المالية من خلال الهاتف نتيجة للتحول الرقمي في القطاع المالي في تحقيق الوصول للخدمات المالية لكافة افراد المجتمع . ووفقا لقاعدة بيانات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية لعام 2021، فإن نسبة البالغين الذين قاموا باستخدام الهاتف المحمول، أو الإنترنت لإجراء مدفوعات، أو شراء أشياء، أو لإرسال أموال، أو تلقيها باستخدام حساب مؤسسة مالية بلغت 59% من اجمالي البالغين أي ما يقارب ثلثي السكان في المملكة العربية السعودية.

ويوضح الشكل رقم (4) عدد من التعاملات الرقمية لكل صنف كنسبة من اجمالي البالغين، فحوالي 50% من مجموع القوى العاملة وكذلك 80% من الأشخاص ذوي الدخول العالية، و65% من ذوي الدخول المنخفضة، و37% من حاملي شهادة الثانوية وأكثر، و77% من حاملي الشهادة الابتدائية وأقل، و47% من البالغين الأكبر من 25 عاما قاموا بإجراء أو تلقي مدفوعات رقمية. وتعد هذه المؤشرات مهمة لمعرفة مقدار الوعي لدى الفئات المختلفة من البالغين بالتعاملات الرقمية وطرق استخدام الهاتف والإنترنت لإجراء وتلقي المدفوعات، وكذلك تدل على أمان الخدمات المصرفية المتوفرة عبر الهاتف والإنترنت في المملكة العربية السعودية.

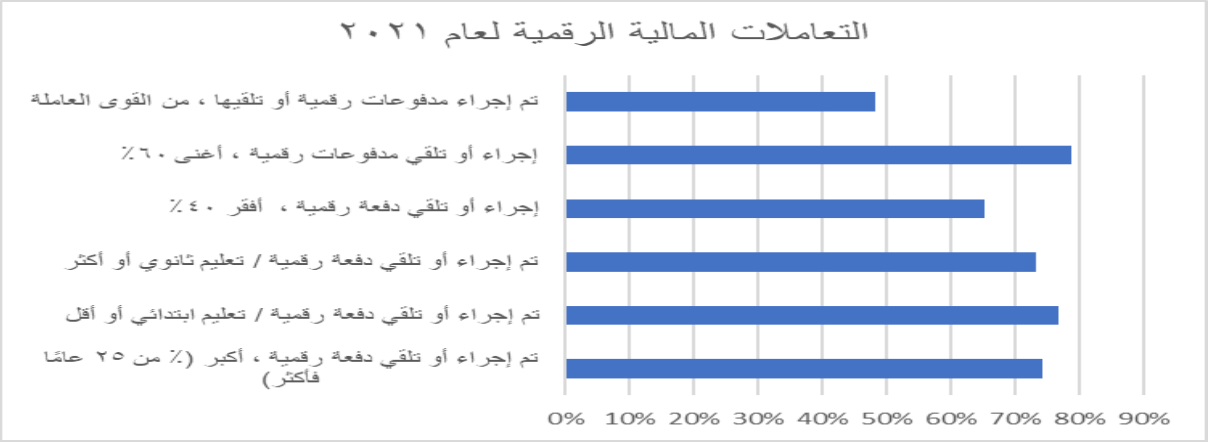

الشكل (4) نسبة التعاملات الرقمية لعام 2021م

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات الشمول المالي 2021

10. التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة

1.10 توصيف النموذج

اعتمد المنهج القياسي على نموذج الانحدار المتعدد الغير خطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS) لتحليل بيانات متغيرات النموذج محل الدراسة . تم الحصول على بيانات المتغيرات للفترة (2004–2021). من قاعدة بيانات البنك الدولي والهيئة العامة للإحصاء ، بهدف تقدير العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي معبراً عنه بالتالي : عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ (BB) ، وعدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ (DA) ، وعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ (NB) ، وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ (NAT) كمتغيرات مستقلة ، وبين النمو الاقتصادي كمتغير تابع متمثلا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بهدف التوصل الى نتائج تدعم الدراسة وتجيب على فرضياتها.

ومن خلال فحص البيانات تم التوصل الى عدم خطية العلاقة بين المتغيرات ويمكن تأكيد ذلك من خلال الانتشار النقطي لبواقي المتغيرات المستقلة المنحدرة على المتغير التابع كما هو موضح في الشكل رقم (5) .

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

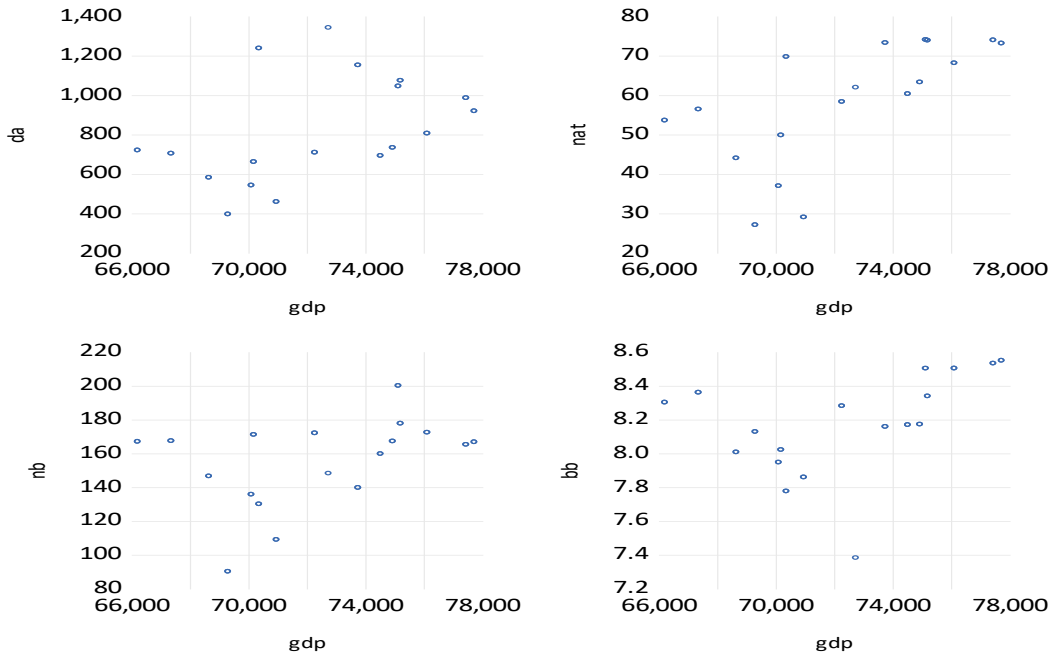

الشكل رقم (5) الانتشار النقطي لبواقي المتغيرات المستقلة المنحدرة على المتغير التابع

ومن ثم تم توصيف النموذج القياسي وفقا للمعادلة التالية :

$$GDP = c + \beta_1 DA + \beta_2 [NAT] + \beta_3 [NB] + \beta_4 [BB] + \varepsilon$$

حيث يمثل:

GDP: المتغير التابع هو (النمو الاقتصادي) معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بينما المتغيرات المستقلة الممثلة ل (الشمول المالي) معبرا عنها فيما يلي :

DA: عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ

BB: عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ

NAT: عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

NB: *عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ*

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار

C : يمثل القاطع وهو الميل

E : حد الخطأ

2.10 التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

يلعب التحليل الوصفي دورا مهما في عرض البيانات القياسية، فيقدم مؤشرات أولية توضح طبيعة المتغيرات عبر الزمن، وذلك عن طريق الأساليب الوصفية الأكثر استخداماً وهي الوسيط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة وطبيعية التوزيع للبيانات.

من الجدول رقم (4) ادناه تبين نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة أن متوسط عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ بلغ 821.852 حسابا، ويعد أكبر من متوسط عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ والذي بلغ 154.932 وهذا يدل على النسبة المنخفضة لعدد المقترضين مقارنة بعدد مالكي الحسابات الجارية في البنوك التجارية لكل ألف بالغ، واتضح كذلك أن عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة الف بالغ لها متوسط حسابي أقل من عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ، حيث أن متوسط عدد فروع البنوك بلغ تقريبا 8 أفرع لكل 100 ألف بالغ، بينما بلغ متوسط عدد أجهزة الصراف الآلي 58 جهازا لكل 100 ألف بالغ.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة	معنوية التوزيع الطبيعي
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	72378.21	3426.370	77717.51	66204.14	0.645
عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ (DA)	821.852	269.7791	1343.971	397.75	0.635
عدد أجهزة الصراف الالي لكل مئة ألف بالغ. (NAT)	58.241	15.4037	74.102	27.168	0.368
عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ (NB)	154.932	26.323	200.177	90.302	0.284
عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ (BB)	8.167	0.303	8.551	7.383	0.307

3.10 نتائج تقدير الانحدار

تستند المنهجية على عدد من الاختبارات للتأكد من صحة النموذج المقدر، وكذلك جودة النموذج الاحصائية بشكل عام،. يلاحَظ من خلال الجدول رقم (5) ادناه ، أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو يمثل المتغير التابع يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بالمتغيرات المستقلة (عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل ألف بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ، عدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

بالغ)، كما بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (المعدل) 0.9332 وهي حجم تأثير مرتفع وهذا يعني أن 9332% من التغيرات الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ترجع للمتغيرات المستقلة، والنسبة المتبقية فتعود إلى متغيرات أخرى خارج النموذج. وبلغت احتمالية فيشر (F) 0.0000 والتي تدل على معنوية النموذج القياسي المقدر.

الجدول رقم (5) نتائج الانحدار المتعدد لمؤشرات الشمول المالي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة T	القيمة الاحتمالية
المقدار الثابت c	45391.86	10.123	0.000
NAT عدد أجهزة الصراف الالي / مئة ألف بالغ	164.377	11.771	0.000
NB عدد المقترضين من البنوك التجارية /ألف بالغ	33.059−	3.711−	0.002
BB عدد فروع البنوك التجارية/مئة ألف بالغ	2758.951	4.524	0.000
معامل التحديد R^2			0.9450
معامل التحديد المصحح			0.9332
Durbin−Watson			0.9294
F_ statistic			80.234
Prob (F_ statistic)			0.000

4.10 اختبارات النموذج المقدر

1.4.10 اختبار الارتباط الذاتي

يتم التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي من خلال اختبار دربن واتسون Durbin−Watson ، و اختبار بروش− قودفري

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

للارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ،على النحو التالي:

1.1.4.10 اختبار دربن واتسون Durbin-Watson

باجراء اختبار مشكلة الارتباط الذاتي تبين أن قيمة (Durbin Watson) تقع في المنطقة الغير محددة حسب مقياس (Durbin Watson)، حيث أظهرت قيمة الاختبار المحسوبة ذلك (0.9294)، مما يعني عدم القدرة على تحديد وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو عدم وجودها، لذلك تم الاستعانة باختبار LM ادناه .

2.1.4.10 اختبار بروش- قودفري للارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM - Test)

يستخدم الاختبار للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، وللتحقق من هذا الشرط، تم استخدام LM-Test حيث بلغت قيمة كاي المحتملة 0.07 كما يشير الجدول رقم (6) وهي أكبر من 5% مما يعني عدم وجود الارتباط الذاتي.

الجدول رقم (6) اختبار LM للارتباط الذاتي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية لكاي
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	7.054851	0.0702

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

2.4.10 اختبار مشكلة تجانس التباين

لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج تم اعتماد اختبار Arch، وتتضح نتيجة الاختبار من الجدول (7)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لكاي 56% وهي أكبر من 5% مما يدل على خلو النموذج من عدم تجانس التباين.

الجدول رقم (7) اختبار ARCH لعدم تجانس التباين

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية لكاي
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.595127	0.5650

3.4.10 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تستخدم قيمة Jarque–Bera للتحقق من التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ الناتجة عن تقدير الانحدار. ويتضح من الشكل رقم (6) التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بلغت احتمالية Jarque–Bera 0.52 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

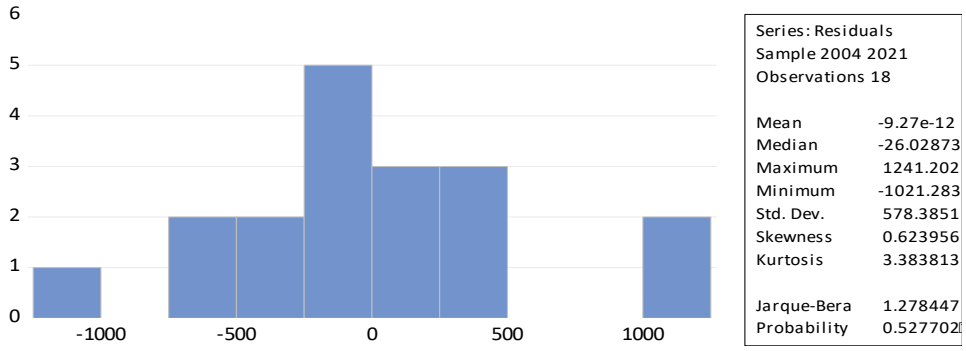

الشكل رقم (6) المدرج التكراري للتوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

5.10 تفسير نتائج النموذج المقدر

من خلال القيم الواردة في الجدول رقم (5) يمكن استنتاج الدالة الناتجة عن الانحدار وفقا للصيغة التالية:

$$GDP = 45391.86 + (164.376 * NAT) - (33.059 * NB) + (2758.951 * BB)$$

وباستخدام اختبار *t–Test* يتم التحقق من إحصائية المعاملات المقدرة كلُ على حده، ويتضمن الاختبار فرضية عدمية (صفرية) وفرضية بديلة تتمثل فيما يلي :

$I_0 = \beta_n = 0$	الفرضية العدمية = لا يوجد معنوية إحصائية
$H_1 = \beta_n \neq 0$	الفرضية البديلة = توجد معنوية إحصائية

استنادا لما تقدم، تم التوصل لعدد من الاستنتاجات نذكر منها ما يلي:

بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير عدد أجهزة الصراف الآلي (164.376)، عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي بجهاز واحد سيؤدي لزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 164.376 ريال في الفترة (2004–2021). ايضا بلغت قيمة معامل انحدار متغير عدد المقترضين من البنوك التجارية (33.059)، عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5%، أي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أنه يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن زيادة عدد المقترضين من البنوك التجارية

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

بمقترض واحد سيؤدي لخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 33.059 ريال في الفترة (2004–2021). وبالمثل نجد ان قيمة معامل انحدار عدد فروع البنوك التجارية من المعادلة تبلغ (2758.951)، بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5%، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة أنه يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لعدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة عدد فروع البنوك التجارية بعدد فرع واحد سيؤدي لزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 2758.951 ريال في الفترة (2004–2021).

11. مناقشة نتائج الدراسة

بينت النتائج ان الوصول للخدمات المالية يلعب دورا مهما في تحقيق الازدهار وزيادة رفاهية الافراد، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (dos Santos et al., 2021) ، ودراسة (صباغ وغرزي ، 2020). كما اشارت الى انخفاض مستويات الشمول المالي في الدول العربية عموما، ومنها المملكة العربية السعودية مقارنة ببقية الدول الغنية، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (حمدوش، 2017).

ايضا اكدت الدراسات السابقة التي تم الاستناد اليها بالدور الهام الذي تلعبة الحكومات في تجهيز البنى التحتية التي تسهل الوصول للخدمات المالية، وانها تقوم بسنّ التشريعات التي تضمن للمواطنين خدمات مالية أكثر جودة وشفافية، مما يعزز ثقة العملاء في القطاع المالي، وبالتالي زيادة الإقبال على الخدمات المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ماورد في عدد من الدراسات مثل (دردور وحركات، 2020). ايضا يتضح الاختلاف في تحديد اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول المختلفة وذلك لاختلاف هيكل القطاع المالي، وطبيعة البيئة الاقتصادية

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

والاجتماعية، ففي عدد من الدول النامية تتضح الآثار الإيجابية لمؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بينما في بعض الدول قد يكون الأثر سلبيا كما ورد في دراسة (Ozili et al., 2022).

وبتحليل بيانات متغيرات الدراسة تبين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتتفق هذه النتيجة مع فرضيات الدراسة، ومع الدراسات السابقة كدراسة (Ozili,2022)، ودراسة Ain et al., 2020)، وبالمثل افادت بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد فروع البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تتفق مع فرضيات الدراسة، وتتفق مع نتائج عدد من الدراسات كدراسة (ozili et al., 2022)، ودراسة (Ain et al., 2020)، إذ بينت نتائجها وجود علاقة إيجابية معنوية بين عدد فروع البنوك لكل مئة ألف بالغ وبين النمو الاقتصادي. وكذلك وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لعدد المقترضين من البنوك التجارية لكل مئة ألف بالغ على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تختلف مع فرضيات الدراسة، وتتفق جزئيا مع نتائج دراسة بقبق (2022)، فقد أوضحت نتائجها وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد المقترضين لكل ألف بالغ والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل فقط. وتم استبعاد المتغير المتعدد الارتباط (عدد مالكي الحسابات في البنوك التجارية لكل ألف بالغ).

12. التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة، توصي الدراسة بضرورة عمل الحكومة على تحسين البنية التحتية المالية مما يسهم في سهولة الوصول للخدمات المالية المختلفة، والعمل على

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وضع الأطر التشريعية والقانونية التي تضمن حق العميل، وتعزز من حوكمة المؤسسات المالية والمساءلة. وكذلك تنادي الدراسة بأن تعمل المؤسسات المالية على زيادة الاهتمام بالجودة، والذي يتضمن الإفصاح وحل النزاعات، وتيسير إجراءات فتح الحسابات من خلال الخدمات المقدمة عبر الانترنت والهواتف الذكية، وتحسين مستويات الخدمات المالية المختلفة بتنويعها بما يتناسب مع الفئات المختلفة للعملاء.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

قائمة المراجع

اتحاد المصارف العربية. مسترجع من: https://2u.pw/ygQVU7

انظر وثيقة التحول الوطني السعودية – رؤية 2030، المملكة العربية السعودية على الرابط التالي: https://2u.pw/aTeQLd

برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية2030. مسترجع من: https://2u.pw/eB6WF

البنك الدولي. (2022). الشمول المالي، الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. مسترجع من: https://2u.pw/osnPtB

بقبق، ليلى أسمهان. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004–2020)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج18، ع29.

البنك المركزي السعودي (2020) ، التقرير السنوي ، المملكة العربية السعودية .

البنك المركزي السعودي . (2023). مسترجع من : https://2u.pw/YcO6S

حمدوش، وفاء. (2017). مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية. المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل.

داغي، بهناز. (2017). الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، مج2 ،ع1، مسترجع من: https://2u.pw/ejmKnT

دحماني، رشيدة، بلطرش، زهور، (2022). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت –مج 04 –ع 01.

د

ردور، أسماء، وحركات، سعيدة. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الإستراتيجية والتنمية. 10(4). مسترجع من : https://2u.pw/JNZCAN

السجلات الإدارية. (2022)، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية.

سعدون، محمد محروس، (2021). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية ". المقالة 5، المجلد 52، العدد 4 – الرقم المسلسل للعدد 1.

شحادة، شادي، (2022). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 3(1).

صباغ، رفيقة مصطفى، و غرزى، سليمة. (2020). الشمول المالي في الدول العربية: واقع وآفاق. مجلة أبعاد اقتصادية، ع10، مسترجع من: https://2u.pw/fQ92Jn

عبد اللطيف، مصطفى، جعني، امنه، (2023). الملتقى الدولي الافتراضي متطلبات إدماج منتجات ومؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاديات المغاربية في ظل تطورات التكنولوجيا المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

فتوح، وسام حسن. (2019). الشمول المالي: سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية. مجلة اتحاد المصارف العربية، ع459، 5. مسترجع من: https://2u.pw/D2SB72

فهد، أيسر ياسين، العكيدي، أحمد جاسم، (2019). العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 11، الطبعة 27. مسترجع من: https://www.iasj.net/

قاسي، يسمينة، و محمد، توفيق مزيان. (2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، مج5، ع1. مسترجع من: https://2u.pw/CLJFYn

حمد، الاء فارس نمر، والطالب، غسان سالم صالح. (2021). أثر الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من: https://2u.pw/7EysKH

محمود، عبير احمد عبد الحافظ (2022). الأهمية النسبية لأبعاد الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك التجارية – دراسة ميدانية. مدرس المحاسبة –كلية تجارة بنات جامعة الأزهر بأسيوط. مسترجع من: الأهمية النسبية لأبعاد الشمول المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية للبنوك التجارية – دراسة ميدانية(ekb.eg)

مؤسسة الملك خالد الخيرية. (2018). الوصول الى الأقل حظا، سياسات السمول المالي في المملكة العربية السعودية. مسترجع من: https://2u.pw/Zq1vQs

الهيئة العامة للإحصاء (2017). نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GROSS DOMESTIC PRODUCT PER CAPITA الربع الرابع. مسترجع من : https://www.stats.gov.sa/ar/5949

References

Ain, N., Sabir, S. and Asghar, N. (2020), “Financial inclusion and economic growth: empirical evidence from selected developing economies”, Reviewof Economics and Development Studies,Vol. 6 No. 1, pp. 179-203.

Chakravarty, Satya . Pal, Rupayan. (2013). Financial inclusion in India: An axiomatic approach, Journal of Policy Modeling , vol. 35, issue 5. Retrieved from: https://2u.pw/8Gq2GN

Chen, Z, Ali, S, Lateef, M, Khan, A, Anser M. (2023). The nexus between asymmetric financial inclusion and economic growth Evidence from the top 10 financially inclusive economies Volume 23, Issue 2.

Chinoda, Tough. Kapingura, Forget Mingiri. (2023). Digital financial inclusion and economic growth in Sub-Saharan Africa: the role of institutions and governance, Published by Emerald Publishing Limited.

Demi
rguc-Kunt, A., & Klapper, L. (a2012). Measuring Financial Inclusion. The Global Database Findex. Policy Research Working Paper 6025 Washington, DC: World Bank**.**

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer , D., & Van Oudheusden, P. (2015). The global findex database 2014: Measuring financial inclusion around the world. World Bank Policy Research Working Paper**.(7255)** ،

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the FinTech revolution. The World Bank.

Demirguc-Kunt, Asli. Franklin, Allen., Klapper, Leora. and Peria, Maria Martinez. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts, Journal of Financial Intermediation, 2016, vol. 27, issue C. Retrieved from: https://2u.pw/pue5kA

dos Santos, C. B., Garcia, F. G., & Filho, E. T. (2021). Financial Inclusion and Economic Development: An Analysis under the Brazilian Context. Theoretical Economics Letters, 11, retrieved from: https://doi.org/10.4236/tel.2021.116076

Faye, I., & Triki, T. (2013). Financial Inclusion in Africa: The Transformative Role of Technology. African Development Bank (AfDB) publication**.**

Globaleconomy (2021). ATMs per 100,000 adults, 2021 - Country rankings. retrieved from https://2u.pw/0OdiiC

Kempson, E., Atkinson, A., & Pilley, O. (2004). Policy Level Response to Financial Exclusion in Developed Economies: Lessons for Developing Countries. Bristol: Personal Finance Research Centre, University of Bristol. Retrieved from: https://2u.pw/ytBMzV

Ozili, Peterson K.(2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 4,

Ozili, Peterson K. Ademiju, Adekemi. & Rachid, Semia. (2022). Impact of financial inclusion on economic growth: review of existing literature and directions for future research. International Journal of Social Economics© Emerald Publishing Limited: https://www.emerald.com/insight/0306-8293.htm

Ozili, Peterson K and Lay, Sok Heng and Syed, Aamir (2023): Impact of financial inclusion on economic growth in secular and religious countries. Published in

Sarma, Mandira, (2012). Index of Financial Inclusion – A measure of financial sector inclusiveness, Working Paper No. 07/2012, Berlin Working Papers on Money, Finance, Trade and Development, competence center..

Sharma, Dipasha. (2015). Nexus between financial inclusion and economic growth Evidence from the emerging Indian economy.

Sharma, S., Bose, A., Shekhar, H., & Pathania, R. (2019). Strategy for Financial Inclusion of Informal Economy Workers. Working Paper No. 374.

The world bank (2021) The Global Findex Database. https://www.worldbank.org/

The world bank (2021). Universal financial access 2020, lessons for the future, A report, retrieved from: https://documents1.worldbank.org/

The world bank. (2018). UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020. Retrieved from https://2u.pw/Llq3C0

World Bank Report. (2013). Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington, DC: World Bank.

Wuddasie Dereje Bekele (2022). Determinants of Financial Inclusion: A Comparative Study of Kenya and Ethiopia. JOURNAL OF AFRICAN BUSINESS retrieved from: https://doi.org/10.1080/15228916.2022.2078938

Yorulmaz, R. (2012). Financial inclusion & economic development: A case study of turkey and a cross-country analysis of European Union. Clemson University.